العراق الجديد ومعادلة الحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة الارهاب
((رؤية تحليلية نظرية))

ا.م.د.أحمد عدنان كاظم

جامعة بغداد / العلوم السياسية – نظم سياسية وسياسات عامة

الملخص:

وتكمن أهمية هذا الموضوع في حداثة البحث في القضايا التي تمس صميم المجتمع والحياة السياسية الديمقراطية عموما والتي اخذت ابعادا مختلفة ومتباينة بسبب تداعيات ظاهرة الارهاب الدولي على الاوضاع الداخلية في العراق ، نظرا لتداخل المشاريع الدولية والاقليمية في آن واحد مع قلق الانظمة العربية الحاكمة الشمولية من ما يجري من تطور ديمقراطي في العراق . في الوقت الذي يسعى فيه الأخير نحو الحفاظ على السلم الاجتماعي وتقوية مقومات الوحدة الوطنية ومحاربة ظاهرة الارهاب التي باتت تتسع وتيرتها لتؤثر في الواقع السياسي والاجتماعي للبلاد مع تشخيص الاسباب والحلول اللازمة لذلك ، مما يتطلب العمل على تجاوز سلبيات الماضي الموروثة من النظام الديكتاتوري السابق فضلا عن سلبيات الاحتلال الذي عانى منه العراق بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م ، والمتمثلة في معالجة الاوضاع السياسية التي افرزتها المحاصصة الطائفية والعرقية والمذهبية ..... في توزيع مسؤوليات السلطة بين الاطراف المختلفة المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية ، والتي صاحبتها مشكلات وخلافات تتعلق بالتوافقية السياسية والمساومات حينا والشراكة أو السعي نحو تحقيق التوازن بين المكونات الاجتماعية على مستوى التمثيل والاختيار لتولي المسؤولية ومطالب متعددة حينا أخر ... ، من اجل انجاح التجربة الديمقراطية الحديثة النشأة في البلاد .

المقدمة

ازدادت مشكلة الدولة العراقية كثيرا في المدة ١٩٦٨ – ٢٠٠٣م وهي ترزح تحت وطأة نظام حكم الحزب الواحد الذي سيطر على مفاصل الحياة العامة في البلاد كافة ، وفرض أنموذج حكم في غاية القسوة والتعسف في استعمال السلطة رغبة منه في تأمين بقائه لأطول مدة ممكنة ، فضلا عن اساليبه في فرض ثقافة أحادية الجانب قائمة على اساس الاذعان وخضوع الجميع له من دون ان يصاحبه أي رؤية موضوعية لما ستؤول اليه الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد مستقبلا .

وان انغلاق النظام الديكتاتوري – الشمولي على نفسه بهذه الطريقة أدى الى حدوث ركود سياسي وانكفائه على ذاته ، وجعل المجتمع السياسي يعاني من الاحتقانات السياسية والاجتماعية لتصل بالبلاد الى مرحلة الغليان ورفض الوضع القائم ، وهذا ما حدث في الانتفاضة الشعبانية التي اندلعت عام ١٩٩١ م التي عبرت عن رغبة حقيقية في تغيير هذا النظام . الا ان استخدام السلطة الحاكمة آنذاك القوة والبطش والعنف ... مكنها من كبح جماح

أي تغيير سياسي كانت ترمي اليه قوى المجتمع من الداخل وذاتيا ، فضلا عن الدعم الدولي في حينه الذي حال دون حدوث أي تغيير في السلطة الحاكمة .

ولم تحن الفرصة مرة أخرى الا بعد أن أصبح هذا النظام بمعزل عن الاسرة الدولية والاقليمية ، فضلا عن عزلته الداخلية بسبب رفض مكونات المجتمع العراقي له . ولغاية عام ٢٠٠٣ م أصبح افراد المجتمع العراقي أمام محنة الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية لتزيح النظام الحاكم بالقوة لتنهي معاناة المجتمع الدولي من الحروب والويلات التي عانت منها المنطقة برمتها بسببه ، لتتغير المعادلة السياسية في منطقة الشرق الاوسط على بشكل عام لينسحب ذلك على الاوضاع الداخلية في العراق خاصة ، عندما ظهرت قوى سياسية واجتماعية راغبة في المضي نحو تطبيق تجربة ديمقراطية جديدة ، والذي رافقه اصرار قوى المجتمع العراقي كافة لإنهاء معاناة الاحتلال وما أرتكبه من أخطاء عندما حلّ مؤسسات الدولة – الامنية والاعلامية والجيش – واعتماده منهج جديد في الحكم عندما فرض المحاصصة الطائفية والعرقية والمذهبية والقومية عند تأسيس مجلس الحكم في ٦/٢٧ / ٢٠٠٣ م لتوزيع مسؤولية الحكم بهذه الطريقة لتؤسس لإشكالية جديدة في البلاد مليئة بالتداعيات والتحديات .

لذا اسهمت هذه المظاهر في زيادة مسؤولية الطبقة السياسية الحاكمة في العراق في مرحلة لاحقة عندما بدأت تواجه تحديات الحفاظ على السلم الاجتماعي ومحاربة الجماعات المسلحة الارهابية التي دخلت البلاد بعد الاحتلال ، وقد ازدادت هذه التحديات عندما حاولت الجماعات الارهابية هذه احداث تصدع في الوحدة الوطنية العراقية من أجل اضعافها وتمزيق النسيج الاجتماعي الموحد ، لاسيما بعد وقوع تفجيرات مرقدي الامامين العسكريين (عليهما السلام) في ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦ م . من هنا جاءت الرغبة الحقيقية لجميع أطراف العملية السياسية الديمقراطية في انهاء معاناة الاحتلال والمضي في مكافحة الارهاب بأشكاله كافة والعمل بجدية من اجل الحفاظ على السلم الاجتماعي ، الامر الذي تحقق بتوقيع اتفاقية الانسحاب الامريكي واتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨ م اللتان وضعتا مبادئ اساسية لتحديد طبيعة وشكل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق في المرحلة القادمة وعلى أساس احترام السيادة الكاملة للبلاد .

أهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث من موضوعة محنة الدولة العراقية التي مرت بها سابقا في مرحلة الحكم الشمولي – التسلطي التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود ، ومحنة جديدة تمثلت بتداعيات ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م ، والتي تراكمت فيها الجوانب السلبية المؤثرة

في المجتمع والدولة على حد سواء بسبب ارهاب الدولة سابقا من خلال النظام الديكتاتوري وحاليا بسبب المشاريع الاقليمية والدولية الرامية الى اضعاف الدولة من الداخل ، وتجزئتها الى دويلات المكونات الاجتماعية الفرعية من أجل تمزيق الوحدة الوطنية وتأجيج صراع الهويات الفرعية ولمحو ملامح الهوية الوطنية في الوقت الحاضر . من هنا جاءت مسؤولية الدولة العراقية الحالية في مواجهة ذلك والبدء بمشروع وطني يحافظ على هيبة الدولة في تثبيت دعائم السلم الاجتماعي ، ومحاربة الارهاب الذي يرمي الى زعزعة الاستقرار المجتمعي والسياسي في البلاد .

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث في اطار البدء بمرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ م والتي تمثلت في بناء مؤسسات الدولة ومعالجة الواقع السياسي والاجتماعي الذي تصدّع نتيجة موروثات الماضي والحاضر ، ومن ثم ظهور صراع الارادات السياسية المتباينة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية للسيطرة على السلطة ، والتي كان لها أثرها المباشر في المجتمع العراقي ، الذي أخذ يعاني من حدة التنافسات والتوافقات والمحاصصة السياسية – الطائفية لتؤجج تناقضات وتضادات تهدد السلم الاجتماعي ، فضلا عن ذلك تحمل مسؤولية محاربة الجماعات الارهابية التي ترمي الى اضعاف مؤسسات المجتمع و الدولة ، والتي ازدادت بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها للعراق عام ٢٠٠٣ م .

هيكلية البحث :

انقسم موضوع البحث على ثلاث محاور رئيسة مع مقدمة وخاتمة بأهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ، اذ عالج المحور الاول مشكلة الدولة العراقية بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م بسبب الواقع السياسي الجديد كمحصلة للتحول من النظام الديكتاتوري – الشمولي الى النظام الديمقراطي – التعددي ، وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت بإضعاف الوحدة الوطنية و تهديد للسلم الاجتماعي في العراق . اما المحور الثاني فقد بحث في تداعيات ابعاد ظاهرة الارهاب دوليا وإقليميا وكيفية محاربته من أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي الداخلي . في حين عالج المحور الثالث ابعاد حماية الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي في العراق الجديد عن طريق بحث وثيقة الشرف الوطني ومبادرة السلم الاجتماعي الموقعة في ١٩ / ٩ / ٢٠١٣ م من الأطراف المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية .

منهجية البحث :

أعتمد البحث على منهجية محددة تنطلق من استخدام المنهج الوصفي ((لمعرفة الاحداث والوقائع في الحياة العامة للبلاد)) والمنهج التحليلي ((تحليل طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي)) والمنهج الوظيفي لبحث اسلوب تعامل النظام السياسي الحاكم مع الاحداث السياسية والاجتماعية وتأثيراتها في الوحدة الوطنية للعراق الجديد . من أجل معرفة كيفية تعاطي مؤسسات الدولة مع تحديات و مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي والامني وتداعياته على السلم الاجتماعي ؟ وبهدف تعزيز الوحدة الوطنية ومكافحة الارهاب لتأمين متطلبات واحتياجات المجتمع في الحفاظ على أمنه ووحدته .

أولا : محنة الدولة العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ م :

تمثلت محنة المشكلة في الدولة العراقية في مرحلة ما بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م بانها ورثت تراكمات مؤلمة جاءت من الحكم الشمولي – التسلطي الذي ساد العراق لأكثر من ثلاث عقود وبظهور تبعات الاخطاء التي ارتكبها احتلال الولايات الامريكية والدول المؤتلفة معه التي قادت حربا مدمرة تركت بعدها اعباء سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما تركت آثارها في المجتمع العراقي بشكل واضح . ومما لاشك فيه فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض سياسة الامر الواقع من خلال حكم العراق عسكريا وبشكل مباشر ، رغم رفض القوى الوطنية والاجتماعية العراقية لهذا الواقع مما دفع الفئات السياسية التي تحملت مسؤولية السلطة الى تغيير هذه المعادلة وهي تمتلك تأريخا مليء بالتجارب ، لاسيما وأن غالبيتهم ممن مارسوا دور المعارضة لسنوات طوال ضد النظام الديكتاتوري البائد .

من هنا بدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة من جديد التي حلتها الدولة المحتلة (الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها) ، لاسيما الأجهزة الأمنية والجيش من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة اتي يديرها (Paul Bremer) آنذاك ، على الرغم من الاخطاء التي وقعت بها وهي تؤسس لبناء مؤسسات بشكل عامودي بناءً على قرارات سريعة تسعى للبدء في البناء من قمة الترتيب الهرمي للمؤسسة وليس العكس ، من دون مراعاة الواقع الاجتماعي ومتطلباته التي تلائمه ، فضلا عن عدم فهم طبيعة الواقع السياسي الجديد الذي تفرضه المستجدات في الحياة السياسية الديمقراطية التي جاءت بإخطاء الاحتلال عندما اعتمدت المحاصصة الطائفية في توزيع المسؤوليات والتوافقية في معالجة المشكلات ، وما صاحبها من صفقات ومساومات سياسية في حسم الخلافات التي اربكت المشهد السياسي بأكمله في العراق . في الوقت الذي

رافقه ظهور قوى سياسية واجتماعية عدة بسبب الحراك السياسي والاجتماعي الجديد الذي تسعى عن طريقه هذه القوى الى تأمين وحماية وضعها ومكانتها عبر اللجوء الى الانتماءات الاجتماعية الفرعية التي نمّت فكرة المكونات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها النسيج المجتمعي العراقي ، لتصبح قادرة على تمثيلها في مؤسسات الدولة الرسمية عن طريق المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة .

١ – الواقع السياسي والاجتماعي المفروض :

عجز النظام السياسي السابق اثناء مدة حكمه من ادخال معايير الانتماء والمواطنة الحقيقية في عقول وقلوب المواطنين وبناء سياسة المشاركة السياسية ، وكما اعتمد على سياسة التهميش والابعاد والتمييز من أجل الاستمرار في السلطة . مما أدى الى انهيار الدولة برمتها بعد سقوط النظام الحاكم عام ٢٠٠٣ م والذي ترك تداعيات خطيرة بسببه وبسبب الاحتلال لتدفع أفراد المجتمع الى العودة الى المذهبية وانتماءاتهم الاجتماعية الفرعية لحماية انفسهم ، ولتتجلى امامنا مشكلات الانتماءات الفرعية التي بدت تهدد ركائز وقيم المجتمع والدولة معا . [١]

فضلا عن ذلك أنه بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ظهر غياب شبه كامل للقانون وتنامت ظاهرة الارهاب الدولي ودخول العديد من المرتزقة والجماعات المسلحة والمنظمات الارهابية للبلاد لتصبح ساحة معركة لتصفية الحسابات مع الغرب * . وجاءت القرارات الاممية من مجلس الأمن الدولي لتقضي بفرض عقوبات على التنظيمات الارهابية عن طريق التعاون الدولي بين الدول المحتلة للعراق والأمم المتحدة ، لإظهار ابعاد التعاون في مواجهة ومحاربة الارهاب .[٢]

ومن مما لاشك فيه ان هذا الاحتلال أوجد السلبيات الكثيرة التي لم يشهدها من قبل المجتمع العراقي لتصب بكاملها في ما يسمى (الفوضى البناءة) أو (الفوضى الخلاّقة) ، وهذه السلبيات حدثت بسبب الاحتلال نفسه تحت دواعي محاربة الارهاب ومكافحته لتضاف معاناة أخرى مع مواريث الماضي المؤلم بسبب ارهاب الدولة الذي مارسه النظام السابق الذي تمثل بالاستبداد و الذي يعد شكلا من اشكال الارهاب ايضا .[٣]

فان اعتماد المحاصصة والتوزيع الطائفي في تولي المسؤولية جرى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٣ م الذي تكون من (٢٥) عضوا جرى توزيعهم على وفق هذه المعادلة الجديدة بحجة ضمان مشاركة الجميع ، وقد جرى ذلك بشكل مدروس من الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة الامريكية معتمدة على نصائح بعض الساسة العراقيين ، في ظل الاعتماد على ارقام افتراضية لنسب السكان في البلاد بغية الوصول الى ديمقراطية توافقية ترضي

المكونات الاجتماعية الفرعية وان كانت هذه المكونات في أغلب الأحوال بعيدة عن كل ما ترتب عليه من اعتبارات تتعلق بالمساومات والتوافقات والمحاصصات .[٤]

لذا جرى تشكيل اللجنة الدستورية التحضيرية في ١٧ / ٨ / ٢٠٠٣ م لتضطلع بمهمة صياغة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، والتي ضمت (٢٥) عضوا ايضا تكريسا لهذا النهج الجديد في الواقع السياسي العراقي الراهن ، ثم اتبعه تشكيل المجلس الوزاري (الحكومة المؤقتة) في ٣ / ٩ / ٢٠٠٣ م والذي تكون من (٢٥) عضوا . وجميع هذه الترتيبات السياسية جرت بإشراف مباشر من سلطة التحالف المؤقتة في عهد (Paul Bremer) .

٢ – اشكالية تحدي التهديدات الراهنة حيال الوحدة الوطنية :

لايزال يواجه العراق ومنذ مدة اشكالية تحدي صراع الهوية وتصدع الوحدة الوطنية وموجات متلاحقة من العنف السياسي الذي يضرب اركان المجتمع السياسي بين الحين والآخر باستمرار ، لذا نجد حالة انعدام الاستقرار السياسي * هي السائدة في الحياة السياسية منذ عام ٢٠٠٣ م ، ولأسباب تتعلق بالشأن الداخلي واسباب أخرى ترتبط بالوضع الاقليمي والدولي وتداعياته وأثاره على مجمل الاحداث السياسية في العراق . " اذ ان نظام أحادي القطبية الراهن الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية وما تمتلكه من وسائل وآليات تعمل على تفتيت الوحدة الوطنية في دول عالم الجنوب عموما ، ومحاولة سلخ المكونات الحضارية والقيمية من تلك الدول مستغلة التطور التكنولوجي والاعلامي والعمل على تدعيم النزعات القومية والانفصالية عن الدولة الأُم ضمن حق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان خاصة " . [٥] فالمجتمع العراقي يمر بمرحلة انتقالية متأزمة ((الشد الطائفي)) في الوقت الذي لم يستقر بعد على هوية وغاية محددة ((بسبب تداعيات المحاصصة الطائفية والتوافقية السياسية)) ، كما ان علاقاته الاجتماعية تتصف بالشخصانية وتغليب الجماعة على الفرد والمجتمع ((ظهور العلاقات القرابية والعائلية ، الارتباطات الطائفية .....)) . [٦] كما ان الاشكالية التي تواجه الهوية الوطنية تبرز من تنوع الوان النسيج الاجتماعي العراقي الذي يضم الاعراق والاديان والطوائف المختلفة ، ليخرج منها مزيج معقد للغاية مما تعقّدت معه الهوية العراقية أكثر فأكثر . ولو تعمقنا في الموروثات الموجودة لدى العراقيين عموما من حيث ((التفكير والسلوك)) لوجدناها تصب في موروثات عشائرية ومذهبية والتي طغت حتى على عنصر ((الكفاءة)) . واحيانا يغلب الواحد على الآخر لدى بعض القيادات القادرة على اثارة العنف ورغبتها في ان يسود العراق الجديد هذا الشكل والمظهر ولأهداف خاصة ، مهما كانت درجة عقلانيتها أو عدمها والرفض بصورة أو أخرى الحوار البنّاء مع الآخرين . ومن ثم سيادة نزعة الصراع الصفري وليس التنافس في اقرار

مكتسبات الأمر الواقع غير القابل للتنازل عنها لمصلحة العشيرة أو الطائفة وليس لمصلحة العراق . (٧)

فمنذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي * في أواخر حزيران عام ٢٠٠٣ م وزعت مقاعده على وفق المكونات والانتماءات الاجتماعية (١٣) مقعدا للمكون الشيعي و (١٠) للمكون السني ومقعد واحد للمكون المسيحي وآخر للمكون التركماني ، واستمرت المحاصصة الطائفية على هذه الوتيرة حتى بعد اجراء الانتخابات النيابية الاولى في ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ م واعتماد مبدأ التوافقات السياسية بين المكونات الاجتماعية المختلفة في حسم الخلافات ، وتكرر الشيء نفسه في الانتخابات النيابية الثانية التي اجريت في ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٥ م والتي أعلنت نتائجها في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٦ م لتستمر الحوارات شهور عدة ، لحسم الخلافات السياسية بشأن تشكيل الحكومة بغية ارضاء جميع الاطراف السياسية مع استمرار مبدأ المحاصصة الطائفية ، مما دفع برئيس المجلس الأعلى الاسلامي آنذاك ((عبد العزيز الحكيم)) الى طرح فكرة حكومة مشاركة وليست حكومة توافق من أجل تحديد المشاركة السياسية بحسب الوزن الانتخابي المتمثل في عدد المقاعد التي حصلوا عليها للخروج من الازمات السياسية . ومع ذلك أستمر الوضع السياسي على هذا المنوال في الانتخابات النيابية الثالثة التي أجريت في ٧ / ٤ / ٢٠١٠ م ، اذ استمرت الحوارات لتشكيل الحكومة أكثر من (٩) شهرا وطرحت فكرة حكومة الشراكة ((رغم تسميتها بحكومة الوحدة الوطنية)) .

ان تفاقم الصراع السياسي والازمات المستمرة ترك آثاره السلبية في الحياة السياسية الجديدة سواء على مستوى الاداء السياسي من جانب ، أو على مستوى اضعاف النسيج الاجتماعي الداخلي وجعله هشا من جانب آخر ، لاسيما وان المستويين يؤثر أحدهما في الآخر فعندما نرى تناغما ووئاما اجتماعيا يعني استقرار الاوضاع السياسية بسبب تأثير ذلك في طبيعة الواقع السياسي السائد ، مما يجعله أكثر قدرة في تجاوز التحديات التي يمر بها والعكس هو الصحيح ويبدو ضعف دور الأحزاب والنخب السياسية باتجاه تعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية واضحا في المرحلة الراهنة ، كونها مازالت أحزاب ونخب شخصيات أكثر من كونها أحزاب ونخب برامج سياسية حقيقية . وأحيانا نجد بعض النخب السياسية تصدر تصريحات محددة قد لا تخدم حركة بناء الوحدة الوطنية والديمقراطية في البلاد ، في الوقت الذي تتجه فيه الحكومة والمرجعيات الدينية والقيادات الدينية نحو بناء هذه الوحدة الوطنية والعملية السياسية الديمقراطية ، يصدر فجأة تصريح من هنا أو هناك بشكل يفسد هذا التوجه مع انشغال النخب السياسية بالتنافسات

والمحاصصة الطائفية والعرقية ..... وكسب الامتيازات من شأنه قد يضعف التوجه الديمقراطي الذي يجب أن يكون هو السائد والرائد . [٨]

ومن إشكاليات تحدي التهديدات حيال الوحدة الوطنية بروز العنف الفئوي الذي يحمل وجهان أحدهما عنف طائفي والآخر عنف عرقي ، فضلا عن مظاهر عديدة مصاحبة لذلك تصل الى حد التكفير والاشاعة والتصفية الجسدية الفردية ((الاغتيالات الفردية)) والتهجير الفردي والجماعي ..... وجميعها مظاهر تحمل في طياتها ابعاد سياسية محضة . [٩] اذ ترمي الى تقويض العملية السياسية الديمقراطية الفتية في العراق من جهة ، ومن ثم اضعاف اركان الدولة الرئيسية ، لاسيما بنية النظام السياسي نفسه من أجل عدم الوصول الى مرحلة ((الدولة الوطنية الموحدة)) من جهة أخرى ، والتي تتعارض جملة وتفصيلا مع المشاريع التقسيمية التي طرحت في منطقة الشرق الاوسط ومن ضمنها مشروع ((جو بايدن)) الذي اقترح فيه تقسيم العراق الى ثلاث دويلات صغيرة وبحسب المكونات الاجتماعية الفرعية واقامة دولة المكونات ((الدولة الضعيفة المجزئة)) . فضلا عن ذلك ، وبرأينا فقد تنامت وتصاعدت الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة للتنوع المجتمعي الذي يتكون منه النسيج الاجتماعي العراقي ، فكلما تزايدت وتيرة الانكفاء نحو الهويات الاجتماعية الفرعية كلما زاد من الركود السياسي في العملية السياسية الديمقراطية وهذا ما نجده في حجم الخلافات و التقاطعات والمناكفات السياسية في داخل مؤسسات الدولة الرسمية وخارجها ، مما يفسح المجال امام الانتماءات الفرعية في أن تنسلخ عن انتمائها الرئيسي ((الهوية الوطنية)) بحثا عن مخرج للازمات التي تعاني منها البلاد ، حتى وأن كان على حساب المشروع الوطني العراقي الذي ابتعد عن مشتركات التوافق الوطني التي يفترض أن تكون هي السائدة في كل زمان ومكان .

فقد بدت امامنا مشاهد ولو محدودة من جرائم الكراهية ((Hate crimes)) التي تكمن في كونها جرائم مدفوعة بدافع التمييز Bias motivated crime أي الاعتداءات التي ترتكب ضد الشخص بسبب انتمائه العرقي أو الديني أو الاثني . [١٠] وتحدث هذه الجرائم تعبيرا عن حالة انعدام التسامح تجاه الآخر لكونه يمس الفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد نفسه . [١١] وجميع هذه الجرائم تحدث لأسباب تتعلق بالغلو والتشدد في الفكر التكفيري الذي يرمي الى نشر الرعب والخوف بين الناس وتقويض الأمن وزعزعته من أجل اضعاف المجتمع من الداخل . ومن دون أدنى شك تعد الجرائم من هذا النوع جرائم عنف مجتمعي غير مبررة ومخالفة للقوانين والشرائع والديانات السماوية ، من هنا تزداد التحديات أمام الدولة في مواجهة التعصب والتشدد الفكري الذي يرمي الى تكفير أفراد المجتمع وبقية العناصر الرئيسية لبنية الدولة . لذا فمهمة

الدولة هنا تكمن في مواجهة مسببات العزل الاجتماعي * الذي ترمي اليه الجماعات المسلحة الارهابية في دق أسفين بين الدولة والمجتمع ، لإضعاف ومن ثم تدمير الوحدة الوطنية لاسيما وأنها تمارس الارهاب الاجتماعي التي فيها تشوه الحقائق التاريخية والجغرافية عبر أحادية فكره الضيق الأفق ولرفضه للآخر . " لانه في ظل هذه الاحداث التاريخية الخطيرة التي تواجه كيان الدولة والمجتمع توجد قوى تعمل على إحداث ازمات حادة لنبدو امام أنماط من التسلط تناظر ما ينتج في الانظمة الشمولية – التسلطية من أنماط وسلوكيات سادت في مرحلة سابقة ". (١٢)

ثانيا : تداعيات ظاهرة الارهاب ومكافحته :

ان الاهتمام بموضوعة ظاهرة الارهاب بدأ منذ بداية القرن العشرين كونه ظاهرة عنيفة حظيت باهتمام المفكرين والقانونيين ورجال السياسة ، اذ أصبح محور أساسي في المؤتمرات واللقاءات الدولية التي عقدت آنذاك وعلى سبيل المثال مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٦ م ومؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٣٦ م ، ولكن جميع المحاولات لم تستطع صياغة مفهوم محدد للظاهرة بسبب الاعتماد على صياغة شمولية وعامة للمفهوم . (١٣) وبمرور الوقت أصبح الارهاب ظاهرة عالمية كونه التحدي الأخطر الذي يواجه صناع القرار السياسي في العالم . (١٤) سيما بعد احداث الحادي عشر من أيلول / ٢٠٠١ م التي جاءت بشكل مفاجئ وسريع ..... وفي مرحلة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي .(١٥) لاسيما وأن العالم يواجه تحدي حقيقي يتمثل علاقة الارهاب بالتطرف والتشدد على مستوى العالم ، وأصبح العراق مركزا رئيسا في مواجهة هذا الارهاب بعد عام ٢٠٠٣ م وساحة لمحاربته بعد أن اتسعت امتداداته ليأخذ طريقه نحو الانتشار في العديد من المجتمعات * من دول العالم التي طالتها تداعيات الارهاب والتطرف الفكري في عناصره الاساسية . (١٦) اذ انقسم العالم ... بعد احداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ م الى معسكرين هما :- (١٧)

١- المعسكر الذي يناصر ويدعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية ويتعاون معها استخباريا وأمنيا وعسكريا واقتصادية ..... .

٢- وهو المعسكر الذي يضم الدول التي لم ترض بالتعاون مع المعسكر الأول أو يرفضون سياساته الدولية المطروحة بشأن الكيفية المتبعة في محاربة الارهاب وبحسب الرؤية الأمريكية في التعاطي مع ظاهرة الارهاب .

١ – ظاهرة الارهاب ((مداخيل نظرية في المفهوم)) :

يعنى بالإرهاب من الناحية اللغوية نشر الخوف والفزع والرعب ، اما الارهاب الدولي فيعنى به جميع الاعمال الارهابية الموجهة ضد دول ما وبهدف تكوين حالة من الرعب في اذهان اشخاص محددين أو مجموعة اشخاص أو عامة الناس ولأسباب سياسية [١٨] .

والارهاب كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع وازهاق أرواح الناس الأبرياء ويجردهم من أرضهم وممتلكاتهم ويعرضهم للإبادة من دون وجه حق و لأغراض سياسية . [١٩] ويعرف الباحث الألماني ((بيتر ولدمان)) الارهاب بانه " ضربات عنف أعدت بصورة مخططة ومفزعة وموجهة سرا ضد نظام سياسي ما لنشر الخوف وانعدام الاستقرار وكذلك لكسب التأييد والمساندة لأفعاله . [٢٠]

وفي الوقت نفسه يبدو الارهاب وسيلة تحاول عن طريقه الجماعات المعزولة اجتماعيا اكتشاف مكامن قوتها والدفاع عن رغبتها في السيطرة و التسلط ، ويتحقق ذلك من خلال العنف أو التهديد به بالإكراه وبالسرية أو العلن ..... من أجل سحق الخصوم الأقوياء وخنق معارضتهم مع تخويف أكبر عدد من الناس كوسيلة من وسائل الضغط الاجتماعي . [٢١] كما يشمل اعمال العنف كافة التي تستخدم ضد الاشخاص وأموالهم وممتلكاتهم العامة في المجتمع . [٢٢] كون الارهاب ظاهرة ايديولوجية وسياسية واجتماعية تتميز بطبيعة خاصة تختلف تماما عن مجرد استخدام العنف الذي ذكرناه ، فهو يرمي الى تحقيق غايات أخرى من شأنها ان تحدث ارباكا في حياة أفراد المجتمع . [٢٣]

لذا يعرف قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ م ظاهرة الارهاب وبموجب المادة الاولى منه " كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية " [٢٤] ، اما المادة الثانية من القانون نفسه فتحدد طبيعة الافعال الارهابية تفصيليا ((العنف ، التهديد ، التخريب ، الإضرار المتعمد ، اثارة الفتنة ، التفجيرات ، الاختطاف ، ..... . والمادة الثالثة في فقرتها الاولى فتنص على الافعال التي تعد جرائم أمن دولة سيما التي تهدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع واستقراره أو يضعف قدرة الأجهزة الأمنية في الدفاع والحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم ..... . [٢٥] فالإرهاب في العراق جمع ما بين من يمارس التخويف والترهيب في الداخل والذي يمكن أن يطلق عليه الاستبداد الذي أستشرى بفعل تسلط الدولة سابقا ((مرحلة النظام البائد)) والتي لم ترق الى أكثر من كونها سلطة حكومة تهمش وتستعلي وتتعسف على

الآخر . [٢٦] بمعنى أن المجتمع العراقي واقع منذ مدة طويلة تحت وطأة ارهاب الدولة ونظام الحكم السابق من خلال أجهزته القمعية ، يصاحبه ارهاب الأفراد الذين مارسوا المسؤوليات والممارسات السلطوية كونهم معاونين للنظام الديكتاتوري خلال الحقبة ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ م ، مما أدى الى حدوث تراكمات خطيرة تجمع ما بين الماضي المؤلم وتداعياته على حاضر ومستقبل المرحلة الراهنة .

٢ – ابعاد مكافحة تداعيات الارهاب :

تعد مهمة مكافحة الارهاب من المهام المعقدة والصعبة التي ألقيت على كاهل مؤسسات الدولة العراقية الجديدة ، لاسيما وأن العراق أصبح مجالا مفتوحا امام المنظمات الارهابية كافة عقب غزوه في نيسان عام ٢٠٠٣ م من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، رغم انها لم تحصل على التفويض القانوني من الأمم المتحدة بشأن ذلك ، ولكنها لجأت الى شرعنة الاحتلال قانونيا فيما بعد وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٤٨٣) في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣ م الذي عدّ العراق دولة محتلة وعلى قوات التحالف تحمل مسؤولية ما حدث في هذا البلد ، في الوقت الذي يراد به جعل الأخير المكان المناسب لمحاربة الارهاب الدولي وبنفس الطريقة التي جرت فيها الأحداث في أفغانستان منذ أواخر عام ٢٠٠١ م . ولكن المجتمع الدولي لم يستطع مواجهة تداعيات ما جرى بسبب تصاعد وتيرة الارهاب في هذه المناطق الساخنة ، اذ جعل كل دولة تواجه تحدي الارهاب بنفسها * بعد انعدم قدرة الدول الغربية من كبح جماحه .

وتكمن مخاطر مكافحة الارهاب في الفراغ الأمني الذي خلّفه الاحتلال في العراق بعد حل الأجهزة الأمنية والبدء من جديد في بناء منظومة أمنية بديلة ، تزامنا مع انعدام الاستقرار السياسي من جرّاء الخلافات السياسية بين القوى السياسية واعتماد معادلة المحاصصة الطائفية والتوافقات المليئة بالأزمات السياسية ، في الوقت الذي لم تتوافر فيه استراتيجية أمن موحدة مع دول الجوار آنذاك (بعد ٢٠٠٣ م) بسبب الدعم المستمر من الدول الاقليمية للإرهاب . [٢٧] وتورطهم في ذلك بحكم تشخيص جنسية المنظمات و العناصر الارهابية القادمة للعراق من كل مكان رغبة منها في عدم انجاح التجربة السياسية الديمقراطية التي باتت تقلق الدول المجاورة .

وبرأينا فعلى الرغم من عدم اكتمال استقرار الأمن السياسي بسبب التقاطعات المتباينة بين فئات الطبقة السياسية الحاكمة نفسها واستمرار افتعال الازمات السياسية من بعض القوى السياسية بين الحين والآخر ، لاسيما قبل وبعد كل عملية انتخابية على مستوى المجلس النيابي العراقي

أو مجالس المحافظات ، لذا فأن ذلك لم يسهم في تحقيق استقرار أمني على أرض الواقع بسبب التأثر بالواقع السياسي الراهن .

في الوقت الذي يستمر فيه الجهد الحكومي العازم على مكافحة الارهاب عبر تطوير الخطط الأمنية ، طالما أن الارهاب يغير دائما من تكتيكاته في شن الهجمات الارهابية من أجل إلحاق الضرر بالمجتمع ، وإحداث تصدع في تكوينه البنيوي و شق وحدة الصف الوطني وتقويض السلم الاجتماعي . لذا فلابد من الحفاظ على امن المجتمع كونه صمام الامان لإنجاح أي تجربة ديمقراطية ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال استنفار إمكانات الدولة كافة كون التحديات دائما تفوق التوقعات . لذا جرى إصدار أمر السلامة الوطنية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ م الذي حدد طبيعة الإجراءات الحكومية في فرض حالة الطوارئ عند وقوع الاعمال ارهابية ، ثم أتبعه صدور قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ م الذي حدد فيه الجرائم الارهابية وكيفية التصدي لها على وفق القانون عبر العقوبات الصارمة . [٢٨] فقد نصت الماد (٢) الفقرة (٨) على أن جرائم الخطف أو تقييد حريات الافراد أو احتجازهم للابتزاز المالي أو لأغراض سياسية أو طائفية أو قومية او دينية أو عنصر نفعي من شأنه ان يهدد الأمن والوحدة الوطنية ويشجع على الارهاب.[٢٩] ولاسيما أن الجماعات الارهابية تغير وتنمي مصادر تمويلها التي بدأت تأتي من منظمات غير حكومية وعلى شكل مساعدات من شركات مشبوهة وغير قانونية ، رغم أن هذه الأموال تأتي تارة عبر الابتزاز وتارة أخرى من أعمال الخطف والقتل و تجارة المخدرات . [٣٠] وقد استطاعت الأجهزة الأمنية العراقي أن تشخص ذلك ، فضلا عن تمكنها من استئصال العديد من قياداتها المرتبطة بتنظيم القاعدة في افغانستان لتصبح طبيعة الاعمال الارهابية مكشوفة ومحدودة ، سيما وأنها تنشط في المجتمعات الديمقراطية ((وتقع خاصة في المدن)) وتنطلق من ملاذات آمنة محددة ومحدودة . [٣١] وما نلاحظه فأنه ماتزال الأجهزة الأمنية ((لاسيما جهاز مكافحة الارهاب ، الاستخبارات ، مستشارية الأمن الوطني)) ترصد وتتعقب تحركات هذه الجماعات الارهابية وتكشف عن أهدافها بين الحين والآخر لتتمكن من استئصال البؤر الارهابية ، فضلا عن تشديد العقوبات * الرادعة غير القابلة للطعن و الاستئناف . لان الرؤية القانونية اليوم تتجه نحو عدم تسييس الجرائم الارهابية كي لا تجد مجالا للتخفيف من العقوبة من جانب ، وعدم شمولها بقانون العفو الخاص الذي تطالب به بعض القوى السياسية من جانب آخر ، لطالما نجد أن الجرائم الارهابية في قوانين جميع دول العالم مصنّفة ضمن الجرائم المنّظمة التي تهدد كيان الفرد والمجتمع والدولة برمتها . ويمكن معرفة ابعاد مكافحة الارهاب من خلال بحث البعدين الاقليمي والدولي في التصدي لهذه الظاهرة .

١ – البعد الاقليمي في مكافحة الارهاب ((معضلة دول الجوار)) :

منذ وقوع احداث الحادي عشر من أيلول / ٢٠٠١ م في الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت أصابع الاتهام الغربية تتجه على وجه العموم نحو العرب " المسلمين " ، لاسيما بعد ثبوت تورط عناصر عربية بعينها في هذه الاحداث المفجعة والتي جاءت بتخطيط وتدبير تنظيم القاعدة في افغانستان ، والتي أخذت بتوسيع نشاطها الارهابي في كل دولة تحت ذريعة الجهاد ضد الغرب الرأسمالي من خلال استهداف السفارات ، مقرات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التابعة لها و المراكز التجارية والخدمية .

لذا أصبح العداء الغربي ينصب على الاسلام والمسلمين وتحت مسميات ومشاريع عديدة ، من أجل الترتيب والتمهيد لسياسات تعمل ضمن موضوعة مقاومة الارهاب أو محاربته و مكافحته لتكون ضمن أولويات الاهداف التي يطرحها الغرب . (٣٢) فضلا عن ذلك أتضحت معضلة دول الجوار الاقليمي جليا في ما تمارسه أجهزة مخابراتها من أنشطة ترمي الى تحديد أوضاع سياسية معينة في العراق ، الذي أصبح المركز الرئيس في مكافحة الارهاب ومواجهته لنجد أمامنا أشكالا متعددة من أعمال العنف التي تأخذ طابعا استخباريا موجها ضد الخصوم السياسيين المشاركين في العملية السياسية الديمقراطية ، والذين يعدونهم منافسين لهم في أغلب الأحوال ، وتتزايد الرغبة في تصفيتهم لإزاحتهم من المشهد السياسي الراهن . (٣٣)

وعلى الرغم من وجود معاهدة خاصة لمكافحة الارهاب والصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ((المعاهدة الاسلامية لمكافحة الارهاب)) بموجب القرار ذو الرقم ٥٩ / ٢٦ – ملحق – بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٩٩ م ، والتي تضم (٤٢) مادة موزعة على أربع أبواب والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢ م * . اذ تحتوي المعاهدة على مبادئ رئيسية بشأن مكافحة الارهاب ، في الوقت الذي جرى فيه الربط بين ظاهرتي الارهاب والعنف ، طالما أن كليهما يرميان الى استهداف الناس الابرياء مهما كانت واختلفت الدوافع . (٣٤) وفي عام ٢٠٠٦ م عقدت منظمة المؤتمر الاسلامي مؤتمرا حول الارهاب ووضعت تدابير خاصة لمكافحته من خلال تعاون الدول كافة على عدم دعم الارهاب ومتابعة مرتكبي الجرائم الارهابية ومحاكمتهم ، اضافة الى تبادل المعلومات والخبرات عبر التحريات التي تجري ضد العناصر الارهابية المختلفة . (٣٥) . ولاسيما وأن جميع هذه الدول تواجه ارهابا منظما يخترق جميع المجتمعات بسبب التطور في الاساليب المستخدمة من جرّاء التطور العلمي والتقني والمعلوماتي الذي يرمي الى زعزعة الاستقرار

المجتمعي في بلدانهم ، ولنشر الفرقة والكراهية والاختلاف بين مكوناته الاجتماعية الفرعية ومن ثم تضليل الجميع وجعلهم منغلقين على ذواتهم وانتماءاتهم .

ب – البعد الدولي في مكافحة الارهاب :

لقد تنامى خطر الارهاب الدولي بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان عقب هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ م التي طالت مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية ، لاسيما وأن العقل المدبر لها كان تنظيم القاعدة بقيادة ((بن لادن)) في حينها . وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م تحركت الجماعات المسلحة الارهابية نحو هذا البلد لتواجه الولايات المتحدة و ليحتدم الصراع فيها على أوجه ، وفي غضون ذلك صدر القرار الأممي المرقم ((١٣٦٨)) في ١٢ / ٩ / ٢٠٠١ م الذي عدّ الهجمات التي طالت الولايات المتحدة تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؛ وأكد القرار على حق الدول في مكافحة الارهاب فرادى أو جماعات مع الحق في ملاحقة مرتكبي الاعتداءات ومؤيديهم . ثم أعقبه القرار الأممي الآخر ذو الرقم ((١٣٧٣)) الذي صدر بالإجماع من مجلس الأمن الدولي في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠١ م ، أي بعد أسبوعين من صدور القرار الأول ليكون أكثر شمولية في مجال مكافحة الارهاب ((من حيث التمويل * ، تجريم الاعمال الارهابية محليا ، تشديد العقوبات ، التحقيق والتحري ، الاجراءات القانونية الجنائية في منع حق اللجوء السياسي لأي دولة للمتورطين في أعمال ارهابية ، وتبادل المعلومات ..... ؛ وقد عدّ هذا القرار الارهاب تهديدا للسلم والأمن الدوليين ايضا . ومن ثم صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ((١٤٥٦)) في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٣ م المتعلق بإجراءات مكافحة الارهاب على وفق قواعد القانون الدولي . [٣٦] اما المادة ((٥١)) من ميثاق الأمم المتحدة فقد أعطت حقا للدول الأعضاء فرادى أو جماعات في الدفاع عن النفس اذا ما تعرضت لأي اعتداء ولمجلس الأمن أن يتخذ تدابير حفظ السلم والأمن الدوليين في ذلك . [٣٧] وقد أنشئت الأمم المتحدة لجنة متخصصة ومعنية بهذا الشأن ((لجنة مكافحة الارهاب)) . [٣٨] والتي تعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه ومن ضمنها قرار مجلس الأمن المرقم ((١٦٢٤)) لعام ٢٠٠٥ م ، بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لمنع وقوع الهجمات الارهابية داخل حدود الدول أو خارجها على حد سواء . لاسيما وأن القرار الأخير تطرق الى مسألة التحريض على ارتكاب الجرائم الارهابية ، ولابد من نص قانوني صريح ((تشرعه الدول جميعا)) يردع جميع اشكال التحريض على الارهاب .

فضلا عن ذلك صدرت العديد من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الارهاب من أجل التصدي لهذه الظاهرة * التي بدأت تتنوع وتتباين في طريقة تنفيذها مع الوقت ((اختطاف الرهائن ، اختطاف

الطائرات ، القرصنة ، جرائم الابادة الجماعية ..... . [٣٩] وقد نصت الفقرة ((١٧)) من اعلان برنامج ميثاق عمل فيينا في ٢٥ / ٦ / ١٩٩٣ م على أن الاعمال والممارسات الارهابية تقوض قضايا كل من حقوق الانسان وحرياته الاساسية والديمقراطية وتهدد السلامة الاقليمية للدول وتزعزع من استقرار حكوماتها ، لذا يجب على الدول جميعا منع الارهاب ومكافحته بقوة . [٤٠] اما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد اصدرت القرار المرقم ((٤٩ / ٦٠)) في ٩ / ١٢ / ١٩٩٤ م الذي ينص على التدابير الرامية للقضاء على الارهاب ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ((٦٠ / ٤٣)) في ٦ / ١ / ٢٠٠٦ م الذي يستكمل بقية التدابير نفسها . [٤١] ليتبعه صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٦م ، بشأن الاتحاد في مواجهة الارهاب وهي استراتيجية شاملة عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ / ٩ / ٢٠٠٦ م وجرى اعتماد خطة تناولت أركان هذه الاستراتيجية في مكافحة الارهاب . [٤٢]

ثالثا : ابعاد حماية الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي :

تكمن اشكالية المسار الديمقراطي الذي بدأ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م في أنه أستند الى توازنات طائفية جذّرت الواقع السياسي الطائفي الذي حكمته نصوص دستورية وقانونية ، واقتسام السلطة بين ممثلي المكونات على وفق المحاصصة الطائفية ؛ مما شكل عائقا امام قيام مجتمع سياسي أوسع من التمثيل الطائفي نفسه ، وبسبب اقتسام السلطة وتوزيعها بهذا الشكل تضاءلت فرص التعاون والثقة بين القوى السياسية والاجتماعية ، وتقلصت دوائر النشاطات المشتركة التي تعد أحد ضمانات التعايش بين المكونات . [٤٣] لاسيما وأن المسار الديمقراطي لا يكشف عن محتواه الحقيقي إلا بواسطة الممارسة العملية على مستوى الواقع والتاريخ ، وبالتالي فهو عقد بين الواقع والتاريخ قبل أن يكون بين الحاكمين والمحكومين . [٤٤]

اما تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة بإمكانه أن يكون الطريقة المناسبة في تحقيق مستوى عالٍ من التلاحم والاندماج بين عناصرها المختلفة ، وبالنتيجة يتحقق الاستقرار السياسي والمجتمعي . [٤٥] فكلما ازدادت قدرة النظام السياسي على التحكم بالأزمات وايجاد الحلول السريعة لها قبل أن تتفاقم وتصبح مؤثرة في وحدة المجتمع ، كلما أصبح النظام قادرا على الحركة والعمل الفعلي والفعّال على المستويات كافة .[٤٦] لان الوصول الى حقيقة الوحدة في المجتمع يتطلب احترام الاختلافات وادارتها بعقلية حضارية – منفتحة كي تتراكم حقائق الوحدة القائمة على احترام جميع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية . فالوحدة لا تبنى على انقاض الخصوصيات ، بل على اساس احترامها على وفق النسق الحضاري التعددي الذي يوصل المجتمع الى الألفة والوحدة والسلم والوفاق . [٤٧] لذا فلابد من تأمين حماية

النسيج الاجتماعي بكافة مكوناته لتعزيز وتوطيد الوحدة الوطنية عبر الانطلاق من مشتركات مشروع وطني متفق عليه من جميع الاطراف السياسية ، لتحقيق الأمن والتلاحم الاجتماعي من اجل ترسيخ السلم الاجتماعي الذي يعّد أحد مقومات الوحدة الوطنية التي بإمكانها تمكين المسار الديمقراطي في العراق الجديد .

١ – تعزيز الوحدة الوطنية :

تتأتى عملية تعزيز الحفاظ على الوحدة الوطنية * من تأكيد المواطنة كونها ضرورة اساسية في المجتمع العراقي ، لاسيما بعد أن فشلت تجارب الحكم قبل عام ٢٠٠٣ م في ابداع افكار وطروحات ومشاريع منتجة للهوية الوطنية ؛ بالشكل الذي يجعل المواطنة والمواطن اساسا وهدفا محوريا في وظيفة الدولة الراهنة . (٤٨)

اما مجتمع الوحدة في التعدد فهو الآخر يضمن وحدة رابطة المواطنة التي تجمع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو المذهبي أو القومي ..... ، وهي تعني وحدة رؤية السلطة السياسية لهؤلاء المواطنين وتعاملهم على هذا الاساس في حقوقهم وواجباتهم . فعنصر الوحدة يجسد مبدأ عدم التمييز الذي يشكل قاعدة آمرة في القانون الدولي الانساني . (٤٩) فقد نصت المادة (١٠٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م على مسؤولية السلطات الاتحادية في الحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي . (٥٠) وعند تعزيز التعددية السياسية والفكرية سنجد المواطنون باختلاف انتماءاتهم موزعين على احزاب وتنظيمات سياسية وفكرية على وفق اختياراتهم ، مما يتيح لهم المشاركة في الحياة العامة وممارسة حقهم في المواطنة . (٥١) اذ ان الاندماج بين المجموعات الاجتماعية مختلفة الانتماء يخلق حالة من الاتساق بسبب تداخل الافكار وتفاعلها ذاتيا داخل المجتمع . اما تغيير ميزان القوة في العلاقات الاجتماعية البينية المتباينة بين القوى السياسية والاجتماعية ، فهو الآخر نتاج طبيعي للصراع بين القوى التقليدية والقوى العقلانية الحديثة في المجتمع نفسه . (٥٢)

من هنا يمكننا تحديد بعض شروط الاتفاق المجتمعي العراقي على الهوية الوطنية الموحدة وهي كالآتي : (٥٣)

ا – قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على تحقيق المصالحة الفعلية مع نفسها ومع الهويات المجتمعية الأخرى التي تحتضنها ، والاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والعملية لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات .

ب – قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على احتضان الهويات المجتمعية الفرعية عبر ضمان فاعليتها وتأمين مصالحها المختلفة .

ومن أجل ترسيخ مبدأ المواطنة الحقيقية فلابد من تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية خلال المرحلة الراهنة ، وتوفير الاجواء المناسبة لديمومة التعايش السلمي بين مكونات المجتمع مع توسعة مجالات الحوار لمعالجة الازمات والمشكلات ((تراكمات الماضي وسلبيات الحاضر)) الى جانب احترام الرأي والرأي الآخر ومحاربة الافكار المتشددة التي من شأنها أن تضعف الوحدة الوطنية وتشوه ملامح الهوية الوطنية الحقيقية في المجتمع .

اما الخيار الديمقراطي فهو الذي يؤدي الى تأسيس سلطة حقيقية تضمن التعايش بين افراد المجتمع وتسحبه من مجال رؤيته الضيقة ((القبيلة ، العشيرة ، الطائفة ، .....)) وتدفعه نحو رؤية أوسع ضمن سلطة دولة عصرية موحدة ومدنية تهتم بالجميع بغض النظر عن الانتماء أو المرجعية . [٥٤] لان الديمقراطية تقدم أنموذج لنظام سياسي تعددي مقبول وشرعي

يحقق علاقة سلمية وسليمة ما بين المواطن والوطن من جانب ، وبين المواطن والنظام السياسي الحاكم من جانب آخر . [٥٥] اذ يجري تنظيم هذه العلاقة من خلال القانون الضامن للاستقرار السياسي في المجتمع والدولة على حد سواء ، ويجعل من الفرد مواطنا حقيقيا وعضوا فاعلا في جماعة سياسية منظمة . [٥٦]

٢ – الحفاظ على السلم الاجتماعي :

يعد السلم الاجتماعي Social peace الحل الأمثل لجميع الصراعات التي تحدث داخل المجتمع شريطة أن يكون ذلك سلميا وعبر الاحتكام الى احكام القانون . وعند المقارنة بين السلم الاجتماعي والمساعدة الذاتية للمجتمع Self – help for society يتطلب عندئذ معرفة طبيعة مكونات المجتمع المختلفة . [٥٧] فالسلم الاجتماعي أو السلم المدني Civil peace كما يطلق عليه البعض يحتاج لتحقيقه الى عنصرين مهمين مكملين هما المساواة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية . [٥٨] أ ي أنه اذا تساوت الاحوال والاوضاع بين ابناء الدولة الواحدة فان المواطنين سوف يفضلون الجمع بين أطر انتماءاتهم الفرعية ((الدينية ، القومية ، الثقافية .....)) لحياتهم الخاصة في أطر اجتماعية واسعة لحياتهم العملية ، بمعنى اذا لم تترتب على الانتماء الفرعي أو الضيق أي امتيازات سياسية أو مادية أو حتى معنوية لجماعة فرعية ما أو أكثر على حساب الجميع ((الجماعة الوطنية – الشعب)) ؛ فان أكثرية الناس سيختارون الارتباط العابر للطوائف والاثنيات ان لم يكن لاغيا لها . [٥٩] لذا فلابد من استيعاب جميع عناصر المجتمع الفاعلة في ممارسة ديمقراطية حقيقية مرنة وشفافة تضمن تحقيق السلم الاجتماعي ، وتديم الوئام الاجتماعي من خلال تحمل المسؤولية والتسامح والتآخي

والتآزر والتعاون بين جميع فئات المجتمع كافة . والانطلاق من رؤية موضوعية تفهم معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد و في ظل الانفتاح والتحول الديمقراطي ، مع اعطاء الاولوية للمصالحة والمصلحة الوطنية والشروع بمشروع وطني حقيقي لبناء دولة القانون والمؤسسات التي تحترم حقوق الجميع .

من هنا فان الدولة بحاجة الى برامج مستقبلية للمرحلة القادمة تحظى بدعم جميع الاطراف المشاركة في عملية البناء وفي ظل تواجد تناغم تنموي في منظومة العمل السياسي على مستوى الطبقة السياسية الحاكمة ، لتدعيم مقومات الأمن السياسي والأمن الاجتماعي اللذان يحققان السلم الاجتماعي ويحافظان على الوحدة الوطنية في البلاد ،

٣ – وثيقة الشرف الوطني ومبادرة السلم الاجتماعي ١٩ / ٩ / ٢٠١٣ م :

أن مستقبل المرحلة القادمة في الحياة السياسية العراقية يتوقف على الاعتماد على ميثاق شرف وطني وبرنامج سلم اجتماعي يتكون من مبادئ اعتبارية – اخلاقية تحدد اطار العمل السياسي الذي يفترض أن يقوم على اساس احترام القوانين الدستورية وإعمال لغة الحوار في معالجة المشكلات . لاسيما وأن ميثاق الشرف الوطني ومبادئ السلم الاجتماعي بإمكانهما أن تضع حدا للمحاصصات الطائفية والمذهبية والقومية ، التي شهدتها العملية السياسية الديمقراطية خلال السنوات الماضية القليلة . ومن ثم الخروج من مأزق صراع الارادات السياسية المتباينة ومحاولة كل طرف سياسي فرض ارادته على الآخر ، والقبول بمبدأ التعايش السلمي بين مكوناته المختلفة وتلبية متطلبات واحتياجات المرحلة الراهنة ؛ وتحليل واقع الحال وتحدياته برؤية بسبب المتغيرات التي تشهدها الدول العربية من جرّاء ثورات الربيع العربي التي اندلعت منذ أواخر عام ٢٠١٠ م وبداية عام ٢٠١١ م . والتي قامت بها شعوب المنطقة لتنهي حقبة الحكم الشمولي – التسلطي الذي عانت منه طويلا ((تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن وما يجري حاليا في سوريا والسودان ودول أخرى)) ، والرغبة في التطلع نحو اجراء اصلاح سياسي واقتصادي للنهوض بواقع مجتمعاتها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار تحدي الهوية الوطنية الذي تتعرض اليه في مجتمعاتها وفي ظل محاولة اطراف دولية واقليمية لتأجيج وإثارة صراع الهويات الاجتماعية الفرعية وإحداث تصدع في بنيتها ونسيجها الاجتماعي .

من هنا يتحتم التعامل مع مسببات * التناقضات والاختلافات و السياسية والاجتماعية الناجمة من الركود السياسي الذي يكتنف المشهد السياسي العراقي ، والمضي نحو تدعيم رؤية حقيقية لممارسة تجربة ديمقراطية سلمية – فاعلة تضمن حقوق الجميع مع الالتزام بتحمل حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الطبقة السياسية الحاكمة من جانب ؛ والعمل بجدية للحفاظ على

السلم الاجتماعي الذي من شأنه أن يقوي دعائم الهوية الوطنية والوحدة الوطنية في العراق الجديد ** من جانب آخر .

لذا جرى عقد المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي في ١٩ / ٩ / ٢٠١٣ م تحت شعار ((وحدة الصف الوطني ضمان لوحدة العراق وازدهاره)) وبمشاركة أغلب القوى السياسية والاجتماعية والرموز الوطنية في البلاد . وتم التوقيع على وثيقة الشرف الوطني التي تتكون من (١١) مبدئا من أجل ايجاد اجواء التعايش السلمي وتمتين أواصر الوحدة الوطنية وتقوية النسيج المجتمعي ومد جسور الثقة والمودة والأخوة بين مكونات الشعب العراقي كافة ، واعتماد مبدأ الحوار *** في معالجة المشكلات مع نبذ حالة القطيعة بين القوى السياسية في وقت الازمات والخلافات . وكذلك العمل بروح الجماعة " الفريق الواحد " ومواجهة العنف والطائفية وتجريم الأنشطة الارهابية والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية ، ومنع استخدام موارد الدولة في استهداف الخصوم والشركاء السياسيين ومنع ارتهان الارادة العراقية بإرادات واجندات خارجية اقليميا ودوليا . (٦٠)

اما مبادرة السلم الاجتماعي فهي الأخرى تضم (١٥) بندا ، والتي وضعت خطوات عملية عبر انشاء لجنة عليا تتولى الاشراف على تنفيذ هذه المبادرة وهي تعد مكملة لوثيقة الشرف الوطني وما اتفق عليه صراحة ، فالبند (١٥) أكد ضرورة الاعتماد على ميثاق شرف لديمومة الوئام والتفاهم والتعاون دعما للعمل المشترك في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة . (٦١)

في حين تتولى الرئاسات الثلاث مهمة تنفيذ بنود وثيقة الشرف الوطني ومبادرة السلم الاجتماعي خلال المرحلة القادمة ، لضمان الوحدة الوطنية في العراق ولتحقيق أعلى مستوى من الاستقرار السياسي والاجتماعي على حد سواء . لان الاستقرار يولد حالة من الفاعلية المتماسكة والمستمرة في الدولة من شأنه أن يجري تقويم شامل في أولويات المجتمع ومن ثم رسم سياسة الحاضر والمستقبل في مؤسسات الدولة كافة . (٦٢)

الخاتمة :

ازدادت التحديات والمخاطر امام الوحدة الوطنية وتداعيات ظاهرة الارهاب في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م ، لتتسع حجم المعاناة التي يعاني منها أفراد المجتمع بسبب تراكمات حقبة النظام الشمولي سابقا واخطاء المرحلة الراهنة و في ظل تصارع القوى الدولية والاقليمية من أجل تمرير مشاريعها التي ألحقت ضررا بالسلم الاجتماعي في العراق الجديد .

اما العملية السياسية الديمقراطية فقد أتسمت باتساع الهوة بين الطبقة السياسية الحاكمة والمحكومين من أفراد المجتمع بسبب انشغالات الاولى عن هموم الثاني ، وعدم القدرة على حسم الخلافات والازمات السياسية المتوالية من جرّاء اتباع اسلوب المحاصصة الطائفية والتوافقات السياسية والمساومات ؛ لذا أصبحت التجربة الديمقراطية مشوهة ومليئة بالتجاذبات والمناكفات السياسية المشحونة بالشد الطائفي والناتجة من تنامي الانتماءات الاجتماعية الفرعية الضيقة واللجوء للمكونات الفرعية واستمرار الاحتماء بها ، وظهور صراع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الموحدة .

من هنا أصبح البلد متأزما بأزمات مستمرة لابتعاده عن الموضوعية العقلانية في معالجة المشكلات وانكفائه على نفسه بسبب تمسك بعض أطراف العملية السياسية برأيها وعدم الانفتاح على بقية الرؤى الأخرى ، لاسيما الاجيال الجديدة من الفئات العمرية الشبابية التي ترغب في تحقيق تطلعاتها المستقبلية عبر مطالبها المستمرة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل ، وانفتاحها على عالم مليء بالمتغيرات والتطورات في ظل احداث ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية .

لان المعرفة العلمية تؤدي الى تدمير الفكر الطائفي كونه يفتح الآفاق نحو مجالات اوسع في الاستفادة من الامكانات المتاحة عبر الثورة المعلوماتية ، ليبدو الحوار الحل الرئيسي بين المشاركين في تحمل ذات المسؤولية . (٦٣) ومن ثم التعاطي مع التقنيات الاتصالية الحديثة في مجال المعلومات ((اندماج المجتمعات تقنيا ومعرفيا)) في ظل تأكيد الحفاظ على الموروثات التاريخية ((العادات ، التقاليد ، الموروث الحضاري و الاسلامي)) ، لإنه بفقدان هذا التعاطي ستتعرض الهوية الوطنية لتحديات خطيرة على صعيد المجتمع . (٦٤)

لذا فاذا توحدت الرؤى والاهداف تحققت الرغبة في تجاوز التحديات والانطلاق من الهوية الوطنية الجامعة الموحدة والعابرة للانتماءات والولاءات الفرعية الضيقة من اجل الحفاظ على السلم الاجتماعي ، بمعنى عقلنة المجتمع واستنبات ظواهر التعايش والتآزر والتآخي والوئام من صميمه للوصول الى الاستقرار السياسي الديمقراطي المنشود . وهذا يتطلب العمل بآليات تمكن الدولة والمجتمع من استئصال ظاهرة الارهاب وتجفيف منابعه بغية ديمومة السلم الاجتماعي والعملية السياسية الديمقراطية عبر الآتي :

١- نشر الثقافة المدنية لمواجهة التطرف والتشدد الذي يضرب بنية المجتمع داخليا والتعامل مع الآخر على وفق قيم التسامح والوسطية والاعتدال .

٢- تنمية الثقافة السياسية المشاركة التي تستند الى الوعي السياسي بخطورة تحديات المرحلة الراهنة للحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة الارهاب من أجل توطين الديمقراطية الحديثة النشأة .

٣- استيعاب جميع القوى السياسية والاجتماعية في العملية السياسية الديمقراطية الراهنة واللجوء للحوار في حل الازمات مع اعتماد الحلول الوسط لتجاوز المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية .

٤- تجديد الخطاب السياسي والاعلامي وحتى الديني لبلورة رؤية حقيقية تقوي من دعائم الوحدة الوطنية للحفاظ على السلم المدني ، وابعاد البلاد من خطر الانزلاق في الحرب الاهلية التي فشلت بسبب تماسك ووعي المجتمع والدولة على حد سواء كما حدث في الاعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ م .

٥- تجفيف منابع الارهاب بأنواعه المختلفة من خلال رصد تمويله والتضييق على الحلقات الارهابية شيئا فشيء .

٦- انشاء مراكز متخصصة في موضوعة مكافحة الارهاب واتباع سياسة علمية ترفد رجال الأمن بالمعلومات التي من شأنها تطوير قدرات الاجهزة الأمنية العراقية .

٧- البدء في عملية تنموية شاملة لمعالجة مشاكل المجتمع كافة ((الفقر ، الأمية ، المرض ، العجز ...)) .

٨- قيام تنشئة اجتماعية – سياسية من شأنها أن تجعل الانسان على المحك امام قضايا التربية والتعليم والتعلم واكتساب المعارف الجديدة ، كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع والحفاظ على تماسكه والموائمة مع الطفرة الشبابية الراهنة التي تحمل فكرا منفتحا على ثقافات الشعوب الأخرى ، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة كافة والاستفادة من طاقاتهم ، ليكون لهم الدور الفعّال والايجابي في تنمية المجتمع في المجالات كافة .

المصادر والهوامش :

١ – د . عبير سهام مهدي : رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد ، المجلة " السياسية والدولية " ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٥ ، العدد / ١٦ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٠١ .

* لاسيما وأن النظام الدولي لم يوفر الغطاء الفكري المناسب لفرض هيمنته الحقيقية بانفراد القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية ، لتحقيق تلك الهيمنة المطلقة بصفتها زعيمة العالم الغربي الرأسمالي ، مستغلة طروحات فكرية عديدة منها صراع أو صدام الحضارات ل " صموئيل هنتنغتون " ؛ على الرغم من

رفضها من العديد من الغربيين للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد عليوي العوادي ، وحميد حسين كاظم ، الابعاد الثقافية والحضارية للإرهاب ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة / الخامسة ، العدد / ١٦ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٤٩ .

٢ – ينظر : انعام عبد الرضا سلطان ، تصعيد الارهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط ، المجلة " السياسية والدولية " ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٥ ، العدد / ١٦ ، ٢٠١٠ م ، ص ١١٥ .

٣ – د . عبد الجبار أحمد عبد الله : آليات تفكيك الحرب الأهلية في العراق ، مجلة " المستقبل العراقي " ، بغداد ، السنة / الثانية ، العدد / السابع ، ٢٠٠٦ م ، ص ٣٨ .

٤– د . خضر عباس عطوان : مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، مجلة " المستقبل العربي " ، بيروت ، السنة / ٢٩ ، العدد / ٣٣٠ ، آب / ٢٠٠٦ م ، ص ٤٥ .

*رغبة العديد من الدول الاقليمية والدول الكبرى في الدفع نحو الحرب الأهلية ، ولاسيما مشروع " جو بايدن " لتقسيم العراق الى ثلاث دويلات وعلى اساس الانتماءات والمكونات الفرعية التي يتكون منها النسيج الاجتماعي العراقي ، لذا نجد تزايد العمليات الارهابية من تفجيرات و خطف وقتل على الهوية وتهجير قسري ، استهداف دور العبادة ومراقد الأئمة الأطهار((تفجير ضريحي الامام الهادي والامام الحسن العسكري في ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦ م)) والرموز الدينية ، لاسيما منذ عام ٢٠٠٦ م مع استمرار هذه المشاهد حتى يومنا هذا ولو بشكل أقل مقارنة عن ما مضى . للتفاصيل ينظر : د . أحمد راسم نفيس : جريمة تدمير ضريحي الامامين الهادي والحسن العسكري ، مجلة " النبأ " ، السنة / ١٢ ، العدد / ٨١ ، بغداد ، آذار / ٢٠٠٥ م ، ص ص ٤ – ٧ .

٥ – سعد حميد ابراهيم : أثر نظام أحادي القطبية على مقومات الوحدة الوطنية في دول عالم الجنوب ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٥ ، العدد / ١٧ ، ص ٢٠٥ .

٦ – د . خضر عباس عطوان ، مستقبل ظاهرة ... ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

٧ – المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

*جرى توزيع مقاعد مجلس الحكم الانتقالي العراقي في ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٣ م على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية ، رغم صدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٨ / ٣ / ٢٠٠٤ م وهو ينص في مادته (٤) على أن النظام الاتحادي يقوم على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهبية ، وهذا يدل على استمرار المحاصصة بأنواعها والتي تخالف النصوص القانونية التي شرّعت فيما بعد تأسيس مجلس الحكم ومن ضمنها الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ م . للمزيد من المعلومات ينظر : باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ، م / المستقبل العربي ، بيروت ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٣ ، كانون الثاني / ٢٠٠٦ م ، ص ٨٨ ، وللمقارنة ايضا ينظر كذلك ص ٩٢ .

٨ – د . عبد الجبار أحمد عبد الله ، آليات تفكيك ... ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

٩ – د . خضر عباس عطوان ، مستقبل ... ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

١٠ – د . جمال ابراهيم الحيدري : جرائم الكراهية ، بغداد ، ٢٠١١ م ، ص ١٢ .

١١ – المصدر نفسه ، ص ١٣ .

*أن المجتمعات التي تمتاز بالتنوع في تكوينها وبنيتها الداخلية تكون عرضة احيانا للتشظي في عناصرها المكونة لها ، ولدينا تجارب عديدة حدثت فيها صراعات من هذا النوع مثل لبنان ((الحرب الاهلية ١٩٧٥ – ١٩٨٩)) ، نايجيريا ، السودان ((جنوبي السودان)) ، ويوغسلافيا التي تفتت الى دويلات صغيرة بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي ..... ، ينظر الى : – Marta Reynal – Queral : Ethnicity – political systems – and civil wars . Journal of conflict resolution . Sage publications . Vol. ٤٦ – No. ١ . February ٢٠٠٢ . P,١ .

١٢ – Lucian . w . Pye : political science and The crisis of Authoritarianism . The American political science review . Vol.٨٤ .No.١ .March ١٩٩٠ . p, ٥ . المكتبة الافتراضية العلمية العراقية Ivsl .

١٣ – انعام ابراهيم سلطان ، تصعيد الارهاب ... ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٠٨ .

١٤ – Raphael . f . Perl : International terrorism . Threat policy and response . Report for Congress .U.S.A. CRS. August . ٢٠٠٦ . p, ٢ . مكتبة الكونغرس الأمريكي .

١٥ – Ibid , p. ٤ .

*فالإرهاب يعد جريمة منظمة بدأت تتجاوز تأثيراتها الحدود الاقليمية للدولة مما أخذت بعدا دوليا وبعض الجرائم أصبحت جرائم دولية مثل الابادة الجماعية والاختفاء القسري و ..... ، ينظر : د . جمال ابراهيم الحيدري ، جرائم الكراهية ... ، المصدر السابق ذكره ، ص ٢٩ .

١٦ – سمير الصميدعي ، الهوية العراقية الوطنية حية وتنمو باستمرار ، . The Wall Street Journal U.S.A. ١٠ . ٤ . ٢٠٠٨. P, ٣ .

١٧ – خالد عليوي العوادي ، وحميد حسين كاظم : الابعاد الثقافية ... ، المصدر السابق ذكره ، ١٤٩ .

١٨ – المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

١٩ – د . ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م ، ص ٧٧ .

٢٠ – نقلا عن انعام عبد الرضا سلطان ، تصعيد الارهاب ... ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٠٨ و ينظر ما بعدها فيما نصّت عليه الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الموقعة في القاهرة عام ١٩٩٨ م ، ثم قارن مع ص ١١٨ من المصدر نفسه .

٢١ – د . متعب مناف : الارهاب ..... والارهاب في العراق ، مجلة " المستقبل " ، بغداد ، العدد / ١ ، تشرين الاول / ٢٠٠٥ م ، ص ٧٤ .

٢٢ – د . جمال ابراهيم الحيدري ، جرائم الكراهية ... ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

٢٣ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٢٤ – للمزيد من المعلومات ينظر : قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) الصادر في ٧ / ١١ / ٢٠٠٥ م .

٢٥ – المصدر نفسه ، قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ م .

٢٦ – د . متعب مناف ، الارهاب ..... ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

*لذا جرى طرح مفهوم عولمة مكافحة الارهاب ، كونه ظاهرة وافدة على جميع الدول وعلى الجميع التصدي له ، للمزيد من التفاصيل ينظر : د . عامر حسن فياض ، حقيقة سياسة الارهاب ومكافحة الارهاب " قراءة في المسكوت عنه أمريكيا " ، م / المستقبل ، بغداد ، العدد / ١ ، تشرين الاول / ٢٠٠٥ م ، ص ٩١ . اما الغرب فهو الأخر يعاني من ظاهرة الارهاب الدولي بسبب وجود منظمات ارهابية وجماعات مسلحة مثل الجيش الايرلندي السري في المملكة المتحدة وحركة " بادر ماين هوفن " في المانيا والجيش الاحمر الياباني وكذلك الشأن فيما يتعلق بجرائم الصرب ضد مسلمي البوسنة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وهجمات الحركات اليمينية في فرنسا ضد المسلمين وللمزيد من المعلومات ينظر : خالد عليوي العوادي ، وحميد حسن كاظم ، الابعاد الثقافية ..... , المصدر السابق ذكره ، ص ١٥٢ وما بعدها .

٢٧ – رعد الحمداني : معضلة الامن الوطني العراقي ، مجلة " المستقبل العربي " ، بيروت ، السنة / ٣٢ ، العدد / ٣٧١ ، كانون الثاني / ٢٠١٠ م ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

٢٨ – انعام عبد الرضا سلطان ، تصعيد ... ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

٢٩ – قانون مكافحة الارهاب في العراق ، المصدر السابق ، ص ص ١ – ٣ .

٣٠ – Raphael . f . Perl . International terrorism , op . cit , P . ٧ .

٣١ – Ibid , p . ٨ .

*ينظر المادة (٤) من قانون مكافحة الارهاب في العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ م . والتي نصّت على عقوبة مرتكب جرائم الارهاب والمحّرض والمخطط والممول والداعم وكل من اخفى أي عمل ارهابي أو آوى أي شخص ارهابي بهدف التستر .

٣٢ – خالد عليوي العوادي ، وحميد حسين كاظم ، الابعاد الثقافية ... ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ . لاسيما وأن الولايات المتحدة الامريكية تصدر تقارير منذ عام ١٩٨٦ م تحدد وتصف المنظمات الارهابية وأغلب التصنيفات ((كانت لأكثر من – ٦٠ – منظمة وحركة وتيار في أكثر من – ٤٠ – بلدا)) لهذه المنظمات مصنّفة عربيا واسلاميا وخاصة دول الشرق الاوسط ... ينظر : انعام عبد الرضا سلطان ، تصعيد الارهاب ... ، المصدر السابق ، ص ص ١١٠ – ١١١ .

٣٣ – د . خضر عباس عطوان ، مستقبل ... ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

*وقعت المملكة العربية السعودية على المعاهدة الاسلامية لمكافحة الارهاب لعام ١٩٩٩ م بتاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٠٠ م ، اما مصر فقد وقعت عليها بتاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠٠٠ م . ثم قارن مع الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الموقعة في القاهرة عام ١٩٩٨ م .

٣٤ – د . فؤاد عبد المنعم أحمد : السياسة الشرعية ودورها في تطوير انظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الارهاب ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية / ٢٠٠٦ م ، ص ص ٣٩ – ٤٠ .

٣٥ – انعام عبد الرضا سلطان ، تصعيد ... ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

*ينظر المادة (٨) الفقرة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع تمويل الارهاب الموقعة في نيويورك في ٨ / ١٢ / ١٩٩٩ م ، وقد نصّت على تعويض ضحايا الارهاب . ثم قارن مع المادة (٢) من الاتفاقية الأوربية لتعويض ضحايا الجرائم العنيفة الموقعة في ستراسبورغ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨٣ م ، د . اسكندر غطاس ، مكافحة الارهاب في ضوء المعايير الدولية لحماية حقوق الانسان ، . www. Fighting terrorism . askander . com. ٢٠١٣ ، ص ٢٠ .

٣٦ – د . اسكندر غطاس ، مكافحة الارهاب ..... ، المصدر السابق ، ص ٢ .

٣٧ – ينظر : المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تدخل ضمن اطار الفصل السابع (المواد من ٣٩ والى ٥١) ، اذ ينص على الاعمال المتخذة في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الاخلال به من جرّاء وقوع العدوان واستخدام القوة ..... ، ثم قارن مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٢ / ١٥٩ لعام ١٩٨٧ م والذي يتضمن التعاون الدولي لمنع الارهاب ومكافحته بفاعلية وبشكل موحد ..... ، د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، السياسة الشرعية ودورها ... ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

٣٨ – وثائق الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ م ، قسم الخدمات العالمية بالأمم المتحدة ، ادارة شؤون الاعلام ، . P, ١ . ٢٠١٠. www. UNDocuments ، وينظر للمؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥ م وتم اصدار اعلان خاص بمكافحة الارهاب الدولي ، المصدر نفسه ، ص ١ .

٣٩ – د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، السياسة الشرعية ... ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠ –٤١ .

*ينظر الى اتفاقية جينيف لمنع ومعاقبة الاعمال الارهابية لعام ١٩٣٧ م والتي اقرت في عهد عصبة الأمم ، وكذلك الاتفاقية الاوربية لقمع الارهاب لعام ١٩٧٧ م واتفاقية منع ومعاقبة اعمال الارهاب في واشنطن عام ١٩٧١ م .

٤٠ – د . اسكندر غطاس ، مكافحة الارهاب ... ، المصدر السابق ، ص ٤ .

٤١ – المصدر نفسه ، ص ٥ .

٤٢ – المصدر نفسه ، ص ص ٥ – ٦ .

٤٣ – د . منى جلال عواد : البئية السياسية العراقية بين بناء المؤسسات والفوضى العارمة ، مجلة " العلوم السياسية " ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٢١ ، العدد / ٤١ ، كانون الأول – تموز / ٢٠١٠ م ، ص ٣٨٥ .

٤٤ – محمد خضير سلطان : الديمقراطية العراقية صورة أولية لصنع الذات وتحققها على الارض ، مجلة " الاسلام والديمقراطية " ، منظمة الاسلام والديمقراطية ، بغداد ، السنة / ٢ ، العدد / ١٤ ، آذار – ٢٠٠٦ م ، ص ٦٢ .

٤٥ – د . صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده ، بغداد ، ١٩٩٠ م ، ص ٥٩٤ .

٤٦ – المصدر نفسه ، ص ٦٢٥ .

٤٧ – د . عبد السلام البغدادي : السلم الوطني ((المدني)) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة اصدارات بيت الحكمة العراقي – عالم الحكمة – ، بغداد ، ٢٠١٢ م ، ص ٨٣ .

*قارن مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي أكدت الحفاظ على السلامة الاقليمية للعراق سيما القرار ذو الرقم ((١٤٨٣)) لعام ٢٠٠٣ م ، اذ نصّ في فقرته (٣) من الديباجة على سيادة العراق وسلامته الاقليمية ؛ والشيء نفسه في الفقرة (٣) من ديباجة القرار رقم ((١٥٠٠)) عام ٢٠٠٣ م ايضا والفقرة (١) العاملة من القرار ((١٥١١)) من العام نفسه ، والفقرة (٤) من القرار ((١٥٤٦)) لعام ٢٠٠٤ م وأكد فيه على حماية وحدة وسلامة البلاد ..... ينظر : باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية لمستقبل ..... ، المصدر السابق ، ص ٨٦ . وكذلك الاطلاع على المادة ((١)) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م . ثم قارن مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥١ / ٥٥ في ١٠ / ١٢ / ١٩٩٦ م الذي صدر بعنوان صون الأمن الدولي ومنع تفكك الدول عن طريق العنف ، وكذلك في قرار الجمعية العامة رقم ٥٣ / ٥٧ في ٤ / ١٢ / ١٩٩٨ م في فقرته الاولى والرابعة من الديباجة ..... باسيل يوسف بجك ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

٤٨ – د . عبير سهام مهدي ، رؤية مقترحة ... ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

٤٩ – باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية ..... ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٠٢ .

٥٠ – المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

٥١ – المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

٥٢ – د . عبد الوهاب حميد رشيد : التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ م ، ص ص ٢٤٨ – ٢٥١ .

٥٣ – د . علي عباس مراد : اشكالية الهوية الوطنية في العراق ..... الاصول والحلول ، مجلة " العلوم السياسية " ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٢١ ، العدد / ٤١ ، كانون الاول – تموز / ٢٠١٠ م ، ص ٢٧٦ .

٥٤ – د . عبد الجبار أحمد عبد الله ، آليات تفكيك ... ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

٥٥ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٥٦ – G . A . Jacobson and H . Lipman , Political science , college outline series , Barnes & noble , Inc , New york , U . S . A . ١٩٦٠ , P . ٤٢ and PP . ٦٠ – ٦٢ .

٥٧ – Lucian . w . Pye : Political science and the ..... , op .cit . P, ٢٤ .

٥٨ – Philip Carl Salzman : The Iron law of politics . Politics and the life sciences, Vol. ٢٣ , No . ٢ , September ٢٠٠٤ , P . ٢١ ,

المكتبة الافتراضية العلمية العراقية ، Ivsl .

٥٩ – د . عبد السلام البغدادي ، السلم الوطني ... ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

*ومن العوامل المسببة للتصّدع في النسيج الاجتماعي هو التمسك بالانتماءات الاجتماعية الفرعية وعوامل أخرى تتعلق بالانغلاق على الذات وتدني مستوى الوعي المعرفي ، والرغبة في السيطرة وربما الميول نحو التسلط ، والعصبية القبلية والمزاجية في التعاطي مع معالجة المشاكل وربما عدم الحسم ، اضافة الى انعدام تحمل المسؤولية وعدم الاكتراث ..... مقارنة بحجم المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمع والدولة على حد سواء .

** ان الهوية الوطنية تتشكل من مركّب يشمل الجوانب الاجتماعية والتاريخية والحضارية ..... ، واذا ما تعرّض أي جانب منها للخطر فسيحدث شيئا ما ، لان الوجه الآخر من الهوية الوطنية هو الانتماء والشعور به ((الولاء للوطن)) ؛ والذي يبدأ منذ الصغر وهذا الانتماء والشعور هو الذي يحدد طبيعة الافعال ..... للمزيد من التفاصيل ينظر :

Marta Reynal – Querl : Ethnicity , political systems ..... , op . cit . P , ٦ .

*** فكلما وجدنا حوارا مفتوحا يتسع الجميع ويتجاوز الخلافات ، كلما استطاعت الاطراف السياسية ان تجد حلا موضوعيا يصب في مصلحة الدولة والعملية السياسية ..... ينظر :

Eric Row : Modern politics , An introduction to behavior and institutions , London , ١٩٦٩ , P . ٢ .

لذا فقد سبق عقد المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي ، اجتماع للرئاسات الثلاث في ١٨ / ٩ / ٢٠١٣ م واتفقوا على توقيع ميثاق الشرف الوطني ومبادرة السلم الاجتماعي ؛ بالاستناد الى مبادرة نائب رئيس الجمهورية " خضير الخزاعي " وكذلك الاستجابة لدعوة السيد " عمار الحكيم " رئيس المجلس الاعلى الاسلامي و تمكنه من جمع الاطراف المشاركة في العملية السياسية بعد قطيعة طويلة على مستوى اللقاءات المباشرة ، لتجلس في مائدة مستديرة قبل عدة اسابيع من عقد المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي اعلاه .

٦٠ – المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي ، جريدة " الصباح " ، بغداد ، العدد / ٢٩٢٤ ، بتاريخ ٢١ / ٩ / ٢٠١٣ م ، ص ص ٤ – ٥ .

٦١ – المصدر نفسه ، الصفحات نفسها .

٦٢ – Roger Lagunoff : Dynamic stability and reform of political institution , U . S . A , November – ٢٠٠٨ , PP . ٣ – ٤ . Then compare with : Russel . J . Leng , and Patrick Regan : Social and political effects on the outcome of mediation in militarized interstate disputes , U . S . A . ٢٠١٢ , P ,٣ .

٦٣ – د . خضر عباس عطوان ، مستقبل .... ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

٦٤ – سعد حميد ابراهيم ، أثر نظام أحادي القطبية .... ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

New Iraq's state and The equation of preserving social peace and fighting (eradicating) terrorism – Analytical theoretical vision -

Dr. Assistant professor. Ahmed Adnan Kadhim.

Abstract

This article has been tackled specific subject of how to preserve Iraq's social peace ? And how to fight terrorism , in order to maintaining national unity in this country , especially after ٢٠٠٣ when Iraq has witnessed dramatic changing events in political , social , and economic sides accompanied with it the conversion towards democracy .

Therefore , much challenges have confronted Iraq's state during new democratic political process , some of it has been concerning with establishing institutions of state to be more stronger than the other in the past , to be very an effective by its procedures of fighting terrorism and preserving national unity and eradicating all threats which are being damaged effects in the structure of society and the state at once .

Finally , the article has been shown some of conclusions concerning with take care of scope huge dramatic events which inflicted effects on Arab countries ((after spring events)) and the desire of Arab peoples to make political , social and economic reforms …… in order to accomplishing a new social development in all sides of the life and to be more flourishing future . Thus , we are needing social peace and unified state ……. To make new reality in Iraq by succeeding democratic process …… during defying all challenges and dangers .